الأمم المتحدة
A/RES/65/172

Distr.: General
17 March 2011

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون
البند ٢٣ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/65/439/Add.2*)]

١٧٢/٦٥ - مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٨/٢٠١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٦٠/٢٠٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/٢١٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/٢٠٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٢٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/٢١٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[(١)]،

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[(٢)]،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) انظر القرار ٦٥/١.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تشير إلى إعلان ألماتي[٣] وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية[٤]،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢/٦٣ المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الذي اعتمدت بموجبه إعلان الاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الثالثة والستين بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي،

وإذ تحيط علما بإعلان إيزولويني الذي اعتمد في الاجتماع الثالث لوزراء التجارة للبلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في إيزولويني، سوازيلند في ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩[٥]،

وإذ تحيط علما أيضا بالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي التاسع للبلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠،

وإذ تسلم بأن عدم وجود منافذ برية إلى البحر الذي يزيده سوءا البعد عن الأسواق العالمية وتكاليف العبور الباهظة وأخطاره لا تزال تشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة وحشد الموارد المحلية للبلدان النامية غير الساحلية، وبالتالي تؤثر تأثيرا سلبيا في نموها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام،

وإذ تعرب عن قلقها لأن عدم كفاية الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة لا يزال يشكل عائقا أساسيا أمام التجارة ويحول دون نمو البلدان النامية غير الساحلية،

وإذ تعرب عن دعمها للبلدان النامية غير الساحلية الخارجة من نزاعات، سعيا إلى تمكينها، حسب الاقتضاء، من إصلاح الهياكل الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية وإعادة بنائها ومساعدتها في تحقيق أولوياتها الإنمائية، وفقا للأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل ألماتي،

وإذ تسلم بأن المسؤولية عن إقامة نظم نقل فعالة تقع في المقام الأول على عاتق البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية،

---

(٣) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٥) A/64/856، المرفق.

وإذ تعيد تأكيد أن برنامج عمل ألماتي يشكل إطارا أساسيا لإقامة شراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية على كل من الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٦] عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية[٤]؛

٢ - **تعيد تأكيد** حق البلدان غير الساحلية في الوصول إلى البحر ومنه وحرية المرور عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقا لقواعد القانون الدولي السارية؛

٣ - **تعيد أيضا تأكيد** أن لبلدان المرور العابر، ممارسة لسيادتها الكاملة على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا تمس الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية بأي حال من الأحوال مصالحها المشروعة؛

٤ - **تهيب** بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية اتخاذ جميع التدابير المناسبة، على النحو المبين في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الثالثة والستين المتعلق باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي[٧]، للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل ألماتي، وتهيب بالبلدان النامية غير الساحلية أن تعزز توليها زمام أمر برنامج عمل ألماتي بزيادة مراعاة تعميمه في استراتيجيات التنمية الوطنية فيها؛

٥ - **تهيب** بالشركاء في التنمية والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية تقديم مساعدة تقنية ومالية ملائمة وكبيرة يجرى تنسيقها على نحو أفضل، وبخاصة في شكل منح أو قروض بشروط ميسرة، إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية لتنفيذ برنامج عمل ألماتي؛

٦ - **تعيد تأكيد التزامها التام** بأن تلبي، بشكل عاجل، الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتصدي للتحديات التي تواجهها عن طريق التنفيذ الكامل والفعال في الوقت المناسب لبرنامج عمل ألماتي، على النحو الوارد في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة؛

---

(٦) A/65/215.

(٧) انظر القرار ٢/٦٣.

٧ - **تسلم** بأن البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية قد عززت جهودها في مجال إصلاح السياسات العامة والإدارة، وأن الشركاء في التنمية، ومنهم المؤسسات المالية والإنمائية الدولية، يولون مزيدا من الاهتمام لإنشاء نظم فعالة للمرور العابر؛

٨ - **تلاحظ مع القلق** أنه على الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ أولويات برنامج عمل ألماتي، لا تزال البلدان النامية غير الساحلية مهمشة في التجارة الدولية ولا تزال تواجه تحديات في الجهود التي تبذلها من أجل إقامة نظم فعالة للنقل العابر، مما يحول دون استفادتها بالكامل من إمكانات التجارة كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية المطردين من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٩ - **تدعو** الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف المعنية والشركاء الثنائيين المعنيين إلى التعجيل بتعزيز تنفيذ الإجراءات المحددة في الأولويات الخمس المتفق عليها في برنامج عمل ألماتي والإجراءات المحددة الواردة في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة من أجل دعم البلدان النامية غير الساحلية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، على نحو أفضل تنسيقا، وخصوصا لأغراض تشييد مرافق النقل والتخزين فيها وغيرها من المرافق المتصلة بالمرور العابر وصيانتها وتحسينها، بما في ذلك إنشاء طرق بديلة وإكمال الوصلات الناقصة وتحسين سبل الاتصال والهياكل الأساسية للطاقة، بهدف تعزيز المشاريع والبرامج دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية؛

١٠ - **تعرب عن القلق** من أن النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للبلدان النامية غير الساحلية ما زالا ضعيفين للغاية في مواجهة الصدمات الخارجية والتحديات المتعددة التي يواجهها المجتمع الدولي، وتدعو المجتمع الدولي إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تعزيز قدرتها على المواجهة والحفاظ على أوجه التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأولويات برنامج عمل ألماتي؛

١١ - **تسلم** بالتحديات الناشئة عن عوامل تدهور الأراضي والتصحر وإزالة الغابات وتغير المناخ وبالأثر السلبي لكل منها على الآخر وبالفوائد الممكن جنيها من التصدي على نحو متبادل لهذه المشاكل ولأثرها في توافر الأغذية والمياه، وتهيب بالمجتمع الدولي مواصلة تعزيز دعمه للجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية للتصدي لهذه التحديات على نحو متكامل، حسب الاقتضاء؛

١٢ - **تشجع** مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٨] وأمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا[٩]، واللجان الإقليمية ومؤسسات البحوث المعنية والمنظمات الدولية المختصة على مساعدة البلدان النامية غير الساحلية، حسب الاقتضاء، في إجراء دراسات من أجل تحسين فهم الآثار التي يخلفها تغير المناخ على البلدان النامية غير الساحلية وفي تقديم توصيات في ذلك الصدد؛

١٣ - **تؤكد** أهمية التجارة الدولية وتيسير التجارة باعتبارهما من أولويات برنامج عمل ألماتي، وتلاحظ أن المفاوضات التي تجريها منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة لها أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية من أجل زيادة الكفاءة في تدفق السلع والخدمات وتحسين القدرة التنافسية على الصعيد الدولي نتيجة لانخفاض تكاليف المعاملات، وتهيب بالمجتمع الدولي كفالة أن يفي الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة الوارد في الوثيقة الختامية لجولة الدوحة بالهدف المتمثل في تخفيض تكاليف المعاملات، بوسائل شتى منها تخفيض مدة النقل وزيادة التيقن في مجال التجارة العابرة للحدود؛

١٤ - **تهيب** بالشركاء في التنمية أن ينفذوا مبادرة المعونة لصالح التجارة تنفيذا فعالا، مع مراعاة الاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية بشكل كاف، بما في ذلك بناء القدرات لصياغة السياسات التجارية والمشاركة في المفاوضات التجارية وتنفيذ تدابير تيسير التجارة وتنويع منتجات التصدير من خلال إشراك القطاع الخاص، بما يشمل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بقصد زيادة القدرة التنافسية لمنتجات البلدان النامية غير الساحلية في أسواق الصادرات؛

١٥ - **تسلم** بأن اقتصادات الكثير من البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تعتمد على تصدير عدد قليل من السلع الأساسية التي لا تكون لها في أغلب الأحيان قيمة مضافة عالية، وتشجع المجتمع الدولي على تعزيز الجهود المبذولة لدعم البلدان النامية غير الساحلية في تنويع قاعدتها الاقتصادية والتشجيع على نقل التكنولوجيات المتعلقة بنظم النقل العابر، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفق شروط متفق عليها وتعزيز القيمة المضافة لصادراتها عن طريق تطوير قدراتها الإنتاجية؛

---

(٨) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

(٩) المرجع نفسه، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٣٣٤٨٠.

١٦ - **تشجع** على مواصلة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية دعما للجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من أجل التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل ألماتي؛

١٧ - **تسلم** بأن توسيع نطاق التعاون وزيادة فعاليته فيما بين البلدان النامية غير الساحلية وبين تلك البلدان وبلدان المرور العابر النامية ضروريان لكفالة اتباع نهج منسق في إعداد إصلاحات لسياسة تيسير التجارة والنقل عبر الحدود وفي تنفيذها ورصدها؛

١٨ - **تؤكد** الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في التعجيل بالتنمية والحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل ونقل الخبرة الإدارية والتكنولوجية وتدفقات رؤوس الأموال غير المنشئة للديون، وتسلم بالدور الهام لمشاركة القطاع الخاص في تطوير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق في البلدان النامية غير الساحلية وبالإمكانيات التي تنطوي عليها تلك المشاركة؛

١٩ - **تهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية مواصلة إدماج برنامج عمل ألماتي في برامج عملها في هذا الصدد، وتدعو المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية إلى القيام بذلك، مع المراعاة التامة للإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة، وتشجعها على أن تستمر، حسب الاقتضاء، كل في نطاق ولايته، في دعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بطرق منها برامج المساعدة التقنية المتسقة والمنسقة بشكل جيد في مجالي النقل العابر وتيسير التجارة؛

٢٠ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، من أجل تطوير الهياكل الأساسية والقدرة على الاتصال وتحقيق التكامل في شبكات السكك الحديدية والطرق الإقليمية وتعزيز الأطر القانونية للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛

٢١ - **تشجع** مكتب الممثل السامي على أن يستمر في كفالة المتابعة المنسقة والرصد الفعال لتنفيذ برنامج عمل ألماتي والإبلاغ عنه، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ومضاعفة الجهود التي يبذلها في مجال الدعوة لإذكاء الوعي وحشد الموارد على الصعيد الدولي والمضي في تطوير التعاون والتنسيق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الفعال في الوقت المناسب لبرنامج عمل ألماتي والإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة؛

٢٢ - **ترحب** بالتقدم المحرز منذ إنشاء معهد البحث الدولي للبلدان النامية غير الساحلية في أولانباتار من أجل تعزيز القدرة التحليلية داخل البلدان النامية غير الساحلية وتشجيع تبادل الخبرات وأفضل الممارسات اللازمة لزيادة جهودها المنسقة إلى أقصى حد من أجل التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل ألماتي والأهداف الإنمائية للألفية، وتلاحظ، في ذلك الصدد، إقرار الاجتماع الوزاري السنوي التاسع للبلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الاتفاق المتعدد الأطراف المتعلق بإنشاء معهد البحث الدولي للبلدان النامية غير الساحلية، وتدعو مكتب الممثل السامي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية والدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تنفيذ أنشطة معهد البحث الدولي؛

٢٣ - **تشجع** الشركاء في التنمية، بمن فيهم المؤسسات المالية والإنمائية الدولية، والكيانات الخاصة على تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة المتصلة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ألماتي الوزاري الدولي؛

٢٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا تحليليا عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي والإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة؛

٢٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين، في إطار البند المعنون ''مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة''، البند الفرعي المعنون ''إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر''.

الجلسة العامة ٦٩
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠